

مقدمة

إن قضية تخلف مجتمعنا لا تزال مطروحة، وإن لم تكن قد تفاقمت - وهذا رغم الجهود التنموية الحاصلة - ولهذا يجب أن نتجنب الارتجال والتعاليم الذي غشيه الجهل بحقيقة المجتمع عن طريق الدراسة العلمية الموجهة للوصول إلى إطار يمكن أن تتحرك من خلاله البرامج المتكاملة للتنمية، فالمجتمع كل مترابط بنشاطه الاجتماعي والاقتصادي، وبمختلف قطاعاته (ريف، حضر)، وكل التحسينات الاجتماعية تعتمد على القدرة الاقتصادية وتوزيع تلك القدرة بين الاستهلاك والاستثمار، ولا بد لزيادة هذه القدرة الاقتصادية ممثلة في زيادة الإنتاج والدخل القومي الاهتمام بالتحسينات الاجتماعية ممثلة في خدمات التعليم والتدريب والتأهيل والخدمات الصحية والسكنية والترفيهية، وإن التوسع في تلك الخدمات يتطلب توسعا وتنوعا في الإنتاج الزراعي والصناعي، ولا بد لتحقيق ذلك من قدر من أنواع الخدمات المختلفة لا بد من تواجدها لرفع قدرة الفرد والجماعة على الإنتاج والاشتراك في زيادة الثروة القومية، ولن يتم ذلك إلا بالإعداد الفكري والتعليمي والجسماني للاضطلاع بهذه المسؤوليات، وهذا ما تهدف إليه التنمية الاجتماعية كوسيلة وغاية في نفس الوقت لتحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وتنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكبر فاعلية وإيجابية.

وهذا يعني تغيير حضاري للمجتمع والارتقاء به اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا، وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت ربحا طويلا من الزمن من فرص النمو والتقدم. فقد كشفت العديد من الدراسات عن أهمية العنصر البشري في مجال التنمية، فالإنسان الذي يتوفر لديه الوعي بأهداف التنمية وتتوفر له الخدمات الاجتماعية الضرورية يكون أكثر قدرة على العطاء والمساهمة في دفع الجهود التنموية إلى الأمام.

وتحاول هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية كنموذج للمجتمع المحلي في ولاية بسكرة، والذي لا تزال تعاني من قصور التنمية الاجتماعية، مما قد يعرقل نجاح المشروعات التنموية فيها. وهذا بغية وضع نماذج تنموية تسعى إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كافة المجتمعات المحلية واستغلال الموارد المحلية وتسهيل عملية التكامل بينها وبين عملية التنمية على المستوى القومي، وقد تم معالجة هذه الدراسة ميدانيا في إحدى قرى ولاية بسكرة (بلدية عين الناقة كنموذج) وفقا للخطة التالية:

مقدمة كطرح عام لموضوع الدراسة والإشكالية مع توضيح أهمية هذه الدراسة وأسباب اختيارها وأهدافها، والمفاهيم الرئيسية التي دارت حولها إشكالية الدراسة، وهذا بغية توضيح المعالم الرئيسية التي تتضمنها حدود الدراسة.

- الفصل الأول: حيث يتناول ماهية التنمية الاجتماعية من خلال مجموعة من التعريفات قصد الوقوف على مختلف الاتجاهات والاختلافات التي تعرض لها هذا المفهوم وتحليل وتمييز مختلف جوانبه، ثم علاقتها ببعض المفاهيم الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى توضيح مبادئها، عناصرها، والقواعد أو الأسس التي تنهض عليها ومراحل عملية التنمية الاجتماعية ومجالاتها ومختلف نماذجها، وهذا كروية تحليلية للتنمية الاجتماعية.

الفصل الثاني: تضمن الأسس النظرية للبحث، حيث تم عرض أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت التنمية الاجتماعية من خلال بديلين أو اتجاهين سيطرا على الفكر التنموي، وهما الاتجاه التحديثي والاتجاه الراديكالي، فالأول قام بتحديد الجوانب الاجتماعية التي يجب الأخذ بها لتحقيق التنمية في البلاد المتخلفة، بينما أدلى البديل الثاني بالأسباب التي تعوق التنمية وعبر عن ظاهرة التخلف في البلاد النامية، كما أوضح تأثير الرأسمالية والعلاقات التاريخية بين الدول المتقدمة والدول النامية وتأثيرها على تحقيق التنمية فيها، والتي لا يزال تأثيرها إلى حد الساعة وإن اختلفت أساليبها وتجلياتها.

الفصل الثالث: وهو عرض للمراحل التي مرت بها التجربة التنموية في الجزائر منذ الاستقلال إلى الفترة الحديثة يتضمن الأسس التي قامت عليها الاستراتيجية التنموية أو بالأحرى أهم ملامح التجربة التنموية الوطنية وأهم القضايا أو الانشغالات التي ركزت عليها بغية فهم ملامح الواقع التنموي الحالي والأسباب التي أوجدته، حيث أن التنمية عملية تاريخية، لذلك فإن مفهوم العملية التنموية لا بد وأن يقوم على أساس فهم العملية التاريخية لها، والعودة للماضي والتاريخ يعد مطلباً أساسياً لتحقيق الفهم العميق للحاضر حتى يمكن تجاوز التخلف ومشاكله من خلال تخطيط وتوجيه عمليات التغيير في إطار فهم الواقع.

الفصل الرابع: يتناول معوقات التنمية الاجتماعية، منها المعوقات الخارجية المتمثلة في الاستعمار والتخلف والتبعية بأنواعها والمديونية الخارجية وأخيرا العولمة وانعكاساتها على التنمية، أما المعوقات الداخلية فتتمثل في العوامل الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والتخطيطية والنفسية والمادية، بالإضافة إلى العديد من العوامل

المختلفة والتي تكون سببا في عرقلة أو الحد من الجهود التنموية.

الفصل الخامس: وفيه تم تحديد الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث تحديد مجالاتها، المكاني والزمني والبشري، وسبب اختيار هذا المجال والمنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات من المقابلة والإحصاءات والتقارير والسجلات الرسمية والاستمارة ثم تحديد عينة الدراسة، حيث يتم اختيار مجموعة عشوائية من أرباب الأسر القاطنين في أحد المناطق الريفية في ولاية بسكرة، ثم تحليل المعطيات واستخلاص نتائج الدراسة على ضوء تساؤلاتها والنظرية السوسولوجية بالإضافة إلى القضايا التي تثيرها الدراسة مع إعطاء بعض الاقتراحات والبدائل الممكنة وأخيرا الخاتمة.

أولا: تحديد الإشكالية:

التنمية لها أبعادا متعددة، منها البعد الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي، لكن الشائع في تناول قضايا التنمية هو تركيزها على الجانب الأول دون سواه بيد أن الجانب الاجتماعي يمثل أكثر الأبعاد استعصاء على التناول لأنه يضم الجوانب السابقة وهو الذي يجب أن يتضح في الأذهان وأن يتبلور بالقدر الكافي قبل التصدي لوضع أي برنامج أو سياسة تنموية، لأنه بدون هذه الرؤية تذهب الجهود التنموية أو لا يتحقق من ورائها الاستخدام الأمثل المنشود، فالشواهد الواقعية تثبت أن الجانب الاجتماعي من أهم الأبعاد وأكثرها حسما ورغم ذلك فهو أقل الأبعاد استنثارا باهتمام الباحثين.

ولما كانت معظم الخطط والبرامج التنموية في كثير من الدول النامية - من بينها الجزائر - لم تحقق أهدافها المرجوة لأنها لم تأخذ في اعتبارها عاملا هاما يمكن أن يؤدي إلى نجاح أو فشل التنمية فيها وهو العامل الاجتماعي، لذلك طرحت التنمية الاجتماعية نفسها كقضية كبرى من قضايا هذا العصر فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي عن وضع الإنسان في موضع ملائم من حركة التقدم الحضاري العالمي وفي عصر التحديات المختلفة وعلى رأسها العولمة، فلم تعد الحياة تسمح لنا بالسكون، بل لابد من الدينامكية الهادفة لمواجهة التغيير الفعال. ومما لا شك فيه أن التنمية الاجتماعية هي الوسيلة والغاية التي تحقق طموحات المجتمع وأهدافه، وذلك من خلال تعبئة الموارد المتوفرة وتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، لذا فإننا في حاجة ملحة هذه الأيام إلى المشاركة بالمعنى الواسع للكلمة لدفع عمليات التنمية قدما والقضاء على كافة المعوقات والتحديات المؤثرة على الفاقد التنموي.

والواقع أنه بالرغم من الجهود التنموية التي شهدتها البلدان النامية، إلا أن الوضع لا يزال غير مرض خاصة في قطاعاتها الريفية، " إذ لا يزال أغلب السكان في هذه البلاد يعيشون في المجتمعات الريفية بغض النظر عن النمط المورفولوجي الذي يتميز به كل مجتمع، ويعني هذا أن طابع الحياة في الكثير من الدول النامية مازالت تسوده المسحة التقليدية وغلبة الطابع الريفي سواء بالنظر إلى نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى مجموع القوى العاملة، أو بالنظر إلى الإسهام الذي يقدمه هذا القطاع في الإنتاج القومي للبلاد⁽¹⁾. ومع ذلك تؤكد جميع الموازنات التي أجريت خلال الفترات السابقة كلازمة متكررة

(1) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي (الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة)،

ما يتسم به العالم الريفي من أزمة متحكمة تجسدت في النزوح الريفي وفارق في التنمية وظروف المعيشة بين المدينة والريف. لقد أبرز استشراف مستقبلي ينبئ بمعدلات تحضر بنسبة 80 % ابتداء من 2010، وبالتالي تتفاقم مشكلات التحضر التي تشهدها المدن، لذلك فإن إعادة الاعتبار إلى العالم الريفي وإعادة تأهيله وتنميته أو إعادة هيكلة الفضاءات الريفية بصورة عامة يعد مطلباً ضرورياً من ضرورات التنمية، وتعد التنمية الاجتماعية هي المنهج الذي من خلاله تستطيع الدول النامية رفع المستوى المعيشي لغالبية السكان في مختلف المناطق خصوصاً الريفية عن طريق استغلال مواردها المادية والبشرية، حيث تأخذ في الاعتبار حقائق أربع لها تأثيرها على التنمية في الدول النامية:

- أن الطابع الغالب في غالبية الدول النامية هو الطابع الريفي التقليدي، ومشاكل الريف هي مشاكل غالبية السكان.

- أن المجتمعات الريفية في الدول النامية مازالت تعاني من تخلف الأوضاع الاقتصادية والصحية والتعليمية.

- أن الدول النامية تتميز بظاهرة التغير السريع الشامل في مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في حين أن المؤسسات التقليدية تعاني من آثار التفكك الاجتماعي الذي صاحب التغير السريع في الأنماط الثقافية.

- أن التنمية الاجتماعية تعمل على مساعدة المجتمعات الريفية على التغير وعلى تقبل نتائج التغير، بل وعلى تخطيط قسري بما يحقق الأهداف المحلية والقومية⁽¹⁾.

في المقابل نجد ثلاث اتجاهات لتناول علم الاجتماع ميدان التنمية الاجتماعية، وهي:
- يدرس علم الاجتماع الوضع القائم في المجتمع في ضوء إيديولوجية معينة ثم يقترح إدخال المتغيرات البنائية في المجتمع وفقاً للإيديولوجية التي يأخذ بها.

- يتمثل في المناداة بتعديل بعض جوانب البناء الاجتماعي دون المناداة بتعديل البناء الاجتماعي بأكمله.

- يتمثل في محاولة التوصل إلى نظرية تتضمن تفسيراً علمياً لأسباب التخلف وعوامل التغير وعوائقه والعمليات المصاحبة له⁽²⁾.

(1) فؤاد حيدر، طروحات تنموية للتخلف في العالم العربي، بيروت: دار الفكر العربي، 1990، ص ص 39-40

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي...، مرجع سابق، ص 96

لقد تبين منذ الاستقلال إلى حد الآن رغم الجهود التنموية أن قضية تخلف المجتمع الجزائري لا تزال مطروحة إن لم تكن قد تفاقمت وهذا ما يدعو إلى المزيد من الدراسات العلمية التي تقوم بتحليل موضوعي لظروف هذا المجتمع واستقراء بنائه الاجتماعي وما ينطوي عليه من معيقات وإمكانيات للانطلاق. إذ لا يمكن تحقيق الأهداف المتعلقة بالتقدم إلا إذا وجد مفهوم سليم للتنمية ينطلق من تغيير الدعائم الداخلية اللازمة والخاصة بكل بلد ويشمل نمو القطاعات الأساسية في مجموعها. إن مثل هذا الإجراء لا يمكن فصله عن إجراء آخر ذي طابع اجتماعي ينطوي على رفع مستويات العمالة إلى الحد الأقصى وإعادة توزيع الدخول، وإيجاد حلول شاملة للمشكلات الحيوية مثل الصحة والتغذية والإسكان والتعليم، في كافة المجتمعات المحلية.

إن الريف فضلا عن أنشطته النوعية التي تعد الفلاحة من دعائمها هو أيضا مجال للحياة إلا أنه زيادة على ما هو معروف به من نقص في التشغيل وقلة المداخل التي توفرها الحياة الريفية بعزلة ملحوظة إزاء الخدمات العمومية بالمقارنة بالحضر، لذلك فالريف لا يزال منطقة محرومة كموقع للحياة والعيش والعمل. ففي الجزائر ووفقا لدراسة قام بها فريق من الخبراء الدوليين على ظاهرة الفقر تبين أن 40% من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى من الفقر، وأن 50% من سكان الأرياف يعيشون أقصى درجات الفقر المادي⁽¹⁾. إن هذه المسألة تدفعنا للتساؤل حول المعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق الريفية بالجزائر، هل هي معوقات ذات اتجاه خارجي تتعلق بالظروف السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد؟ أم أنها نتيجة عوامل داخلية تتعلق من ناحية بطبيعة البرامج التنموية المحلية ومن ناحية أخرى بعوامل اجتماعية وثقافية كامنة في المجتمعات المحلية نفسها؟.

إن دراسة واقع التنمية في مجتمعاتنا المحلية - وخاصة الريفية - والمعوقات التي تعترضها تبرز أزمة التنمية في الوقت الراهن رغم كل محاولات التغيير، وقد يرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات بعضها خارجي والبعض الآخر يرتبط بالظروف والأوضاع الداخلية، وتقتضي مثل هذه الدراسة الوقوف على الظروف السوسيو-اقتصادية للمجتمع الريفي، وكذلك مكانة أو نصيب الريف ضمن البرامج التنموية المخصصة للمجتمعات المحلية.

(1) إبراهيم توهامي، البلاد النامية أمام تحديات الفقر، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر: منشورات جامعة قسنطينة،

يمكننا من خلال القضايا السابقة التي طرحتها الدراسة الحالية لتكون هدفها العام والإجابة عليه على المستويين النظري والإمبريقي أن نطرحها في ثلاث تساؤلات رئيسية يتم اشتقاق أسئلة فرعية منها كآتي:

1) كيف ساهمت مسيرة التنمية الوطنية في قصور التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية ؟

- هل ذلك يعود إلى عدم التوازن بين النمو الاقتصادي و النمو الاجتماعي في المجتمع ؟

- هل ذلك ناتج عن التحولات العميقة في الاتجاه التنموي و التي انعكست بدورها على تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وبالتالي على المجتمعات المحلية ؟

2) هل معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي ناتجة عن قصور برامج التنمية المحلية المخصصة للريف؟

- هل هي معوقات تتعلق بسياسات التنمية المسطرة ؟

- هل هي معوقات ناتجة عن تعقد الإجراءات أو معدلات الأداء ؟

- هل هي معوقات تتعلق بتقييم البرامج التنموية ؟

3) هل هي معوقات تتعلق بعوامل داخلية كامنة في المجتمعات المحلية الريفية ؟

-هل ذلك يعود إلى تدنى الخدمات الاجتماعية مما يضعف من دافعية الأفراد ومشاركتهم في التنمية ؟

-هل هي معوقات ناتجة عن شيوع بعض العادات الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع المحلي الريفي ؟

-هل هي معوقات ناتجة عن ضعف المشاركة الشعبية في الجهود التنموية ؟

ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها:

يرجع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية إلى حقيقة هامة مؤداها أنه بالرغم من الجهود المتزايدة بالتنمية الاقتصادية منذ أكثر من نصف قرن في الدول النامية- ومن بينها الجزائر-، إلا أن الظروف الاجتماعية الأساسية ظلت على ما هي عليه لدى كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، بل ظل أفراد المجتمع (خاصة الريفي) يعانون من حالة الفقر و

ظروف السكن السيئة... الخ، هذه الظروف التي تجعلهم يعيشون في قلق دائم ومشكلات اجتماعية كثيرة تؤدي إلى استنزاف أوقاتهم بحثاً عنها في المدينة وبالتالي عدم استقرارهم في الريف والعمل به فتتأثر مشاركتهم في التنمية.

ومن جانب آخر نجد أنه مع التحسينات التي تطرأ على العمل الفلاحي من خلال المشاريع التنموية التي تخصص لهذا القطاع في كل مرحلة من مراحل التنمية الجزائرية ربما قد تؤدي إلى إيرادات كبيرة في الإنتاج والإنتاجية، ولكنها لم تؤد بالضرورة إلى تغير كفي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية. ذلك التغير الكيفي الذي يعد اللبنة الأساسية لبقاء وتدعيم تلك التحسينات وجعل الريف أكثر تماسكا بسكانه وجعل السكان أكثر تماسكا بالعمل الفلاحي. إن ربط الفلاح بالأرض والعمل على استقراره وتلبية حاجاته الأساسية من حيث الخدمات الاجتماعية المتعددة وإيجاد مجتمع لا يقل من حيث الدرجة عن مجتمع المدينة لتحقيق المعنى الحقيقي للتنمية، فلا يمكن تحقيق نتائج إيجابية للمشاريع التنموية في ظل ريف متخلف.

إن دعم الريف ودفعه للتقدم والرقى ليساير المدينة يقلل من ظاهرة التفاوت الريفى- الحضري، وتتكامل بالتالي التنمية الشاملة للمجتمع. فتخلف الريف في الدول النامية دليل على تخلف المجتمع عامة، ولا يعوضه ما يشهده الواقع من تخلف جزئي في بعض المناطق أو الأحياء الحضرية.

كما تساعد التنمية في المناطق الريفية على زيادة جاذبية المناطق الريفية كأماكن للمعيشة والعمل، وبالتالي زيادة الطلب للسلع الاستهلاكية والخدمات المنتجة من القطاعات الأخرى مما يشجع من فرصة الانتعاش الاقتصادي وتقلل من تيار الهجرة نحو المدن، وتقلل بذلك من الضغط على المرافق الحضرية وتصبح المناطق الريفية مناطق جذابة لنشاط الأعمال والحياة، ويؤدي ذلك إلى مكافحة جمود البيئة الفلاحية.

إن العنصر البشري هو محور الاهتمام الذي توجه إليه عمليات التنمية وعن طريقه أيضا تتم وتحقق أهدافها، وتحقيق الاستقرار المادي والمعنوي لسكان المناطق الريفية، فإن ذلك يؤدي إلى الاهتمام بالعمل الفلاحي وتنميته. كما أن الزيادة في الإنتاج الفلاحي تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية وإمكانية قيام تنمية صناعية من ناحية أخرى لأنها تقدم لها الخامات الأساسية اللازمة للتصنيع، وما قد يتبع ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية للمجتمع ككل. فالواقع يثبت أنه ليس من الصواب أن يبقى الاعتماد على مصدر واحد في

المجتمع (كالبترول) لتحقيق التنمية، فبعد سنوات ستكون السلع الغذائية أهم من البترول وأهم من السلع الصناعية، فالدول الصناعية الكبرى اليوم (على رأسها أمريكا) تجد في سلاح الغذاء أقوى من الاستعمار التقليدي.

إن التنمية الاجتماعية وإزالة معوقاتها في المناطق الريفية تعد عملا على توفير الحوافز الإيجابية لاستيعاب التغيير، وتشجيع الكفاءات والقوى العاملة على الإقامة في الريف، لهذا يجب أن تتماشى البرامج التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمعات الريفية، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية التي تعد من ضرورات التنمية الشاملة وإعادة الاعتبار للمجتمع الريفي بعد طول معاناة. كما أن دعم المناطق الريفية يساعدها على اكتساب الشخصية الذاتية في إنجاح الخطة القومية على المستوى المحلي.

من هنا تكمن أهمية هذا الموضوع ذا العلاقة الوطيدة والمباشرة بالمواطن الذي يعد هدف كل تنمية اجتماعية. فنقص المرافق والخدمات الاجتماعية تؤثر مباشرة على المواطن وتجعله يعيش في مشكلات اجتماعية كثيرة بسبب افتقاده لمعظم الحاجات المتصلة بحياته وإنسانيته. وتوضح أهمية هذه الدراسة أكثر لكونها تحاول التعرف على المعوقات التي تحد من فعالية التنمية الاجتماعية بغية تدارك النقائص أملا في وضع استراتيجية لتحسين وتطوير مجالات التنمية وفعاليتها والارتقاء بالمجتمع لتحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وتميئها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكبر فاعلية وإيجابية. وكذلك فإن البحث في المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية الاجتماعية يمكننا من التعرف على ملامح التنمية الاجتماعية في مجتمع البحث، وذلك حتى يسهل لنا في المستقبل وضع إستراتيجية لتطوير التنمية المحلية وتحقيق التنمية الاجتماعية وإصلاح ما يمكن إصلاحه وتغيير ما يمكن تغييره قصد وضع حد للتنمية التخلف على الصعيد المحلي والوطني.

كما أن للبحث هدف علمي يرتبط بالتراث السوسولوجي والوقوف على اتجاهات التنظير التي حاولت تفسير التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة وتفسير إيجابيات وأوجه الضعف التي تعاني منها نتيجة ظهور اتجاهات ترى أن النظريات السوسولوجية المفسرة لقضايا التنمية والتخلف قاصرة على تقديم تفسيراً للأحوال السوسيو-اقتصادية التي تشهدها المجتمعات النامية و تبينت الحاجة الملحة إلى إجراء دراسات نابذة

من واقعنا الاجتماعي قصد معرفة المعوقات المتصلة بمكوناته للحد منها واكتشاف العوامل الدافعة لعجلة التنمية، وذلك كطرح متواضع إلى ضرورة التوصل إلى رؤية نظرية تستمد أصولها الواقعية من الخصوصية المحلية الاجتماعية والتاريخية، وهذا بالنسبة للمجتمع الجزائري ككل وما يتضمنه من مجتمعات محلية.

ثالثا: دواعي اختيار هذه الدراسة:

إن ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة، يعود إلى المبررات الآتية:
- الحاجة الماسة في مجتمعنا إلى دراسات علمية تحاول تحديد أبعاد التنمية الاجتماعية ومعوقاتها لكي يتسنى وضع استراتيجية أو تخطيط مناسب لتنمية المجتمع

- الاهتمام بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية يؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة لعل أهمها الفقر وسوء الأحوال الاجتماعية، ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيش 70% من الفقراء في المناطق الريفية، وفي الجزائر ووفقا لدراسة قام بها فريق من الخبراء الدوليين حول ظاهرة الفقر تبين أن 50% من سكان الأرياف يعيشون تحت الأدنى من الفقر مما يتحتم مزيدا من فرص الدخل وتحسين ظروف المعيشة (1).

- حاجة المجتمع الريفي إلى البحوث والدراسات العلمية المتعمقة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، واتصال هذه البحوث بالمشكلات الأساسية التي يعاني منها والتي تقف حائلا أمام تنميته

- إن كل سياسة تنظيم للزراعة الجزائرية يجب أن تضع في اعتبارها بشكل أكيد عددا من العناصر التي لا تخص الزراعة فقط، إنما الحياة الاجتماعية في الأرياف الجزائرية أيضا والتي تظهر بالضرورة كمعوقات لكل عملية إصلاح نود تطبيقها.

- ندرة البحوث والدراسات التي تتناول بالدراسة وتحليل الأبعاد الاجتماعية في التنمية، تلك الأبعاد التي تمثل الركيزة الأساسية ضمن ركائز نجاح المشروعات التنموية. الاهتمام الشخصي بهذا المجال البحثي واختيار مشكلة بحث موافقة للتخصص.

حادثة وحساسية الموضوع خاصة في المرحلة الراهنة التي تتطلب تكاثف الجهود و تخطي كل ما يعيق النهوض بالمجتمع في ظل ظروف دولية لا تسمح بالتقاعس

رابعا: المداخل النظرية للدراسة:

من خلال التراث السوسيولوجي تبين لنا أن هناك عدة مداخل تناولت قضية التنمية الاجتماعية، ولقد حاول الدارسون للتنمية التحمس لمدخل أو لآخر، كما حاولوا تحقيق التكامل بين هذه المداخل، وهي:

(1) إبراهيم توهامي، مرجع سابق، ص 130

1- المدخل التربوي: لقد ساد هذا المدخل حتى سنة 1955 الدوائر العالمية المتبنية لحركة الإصلاح الريفي، ويقوم هذا المدخل على فلسفة تعليم الكبار ومحو الأمية، وقد حدد المؤتمر العام التاسع لليونسكو في "تيودلهي" التربية الأساسية بأنها تستهدف مساعدة أولئك الذين لم تصل إليهم تلك المساعدة من المؤسسات التعليمية القائمة على تفهم مشكلات بيئتهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وكأفراد ولاكتساب مجموعة من المعارف والمهارات لتحسين أحوالهم تحسينا مطردا وللاشتراك بصورة فعالة في النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا. كما يرون أن الجهل هو العامل الرئيسي في التخلف والسبب في الكثير من الأمراض التي يعاني منها المجتمع⁽¹⁾.

2- مدخل العملية: يركز هذا المدخل على عملية التنمية البشرية التي يمكن أن تنتقل بالنسق من النمط البسيط إلى النمط المركب، وتعني العملية تنمية ديناميات التفاعل الداخلي لدى أعضاء الأنساق المجتمعية وتحقيق مشاركتهم الإيجابية في توجيه مسارات المجتمع مع الوصول بهم إلى ترشيد القرارات وممارسة التنمية.

ويعالج البعض هذا المدخل من منظور مفهوم المشاركة، والتي يحدد بعض الدارسين أبعادها في ثلاثة: بعد المشاركة في اتخاذ القرارات وبعد المشاركة في الأنشطة، وبعد المشاركة في قيم التنمية، ويتبنى هذا المدخل أغلب دارسي التنمية في الغرب مثل "روس" و"وارن" وغيرهم.....

3- المدخل الاقتصادي: وهو ذلك المدخل الذي يركز في عملية تنمية المجتمع على قضايا الإنتاج الاقتصادي، وتقوم فلسفته على أن تحسين الظروف الاقتصادية هو المحرك الأول لكافة المتغيرات الموقفية الأخرى داخل النسق، الأمر الذي يجعل كافة هذه المتغيرات ليست انعكاسا لتلك الظروف، وأنصار هذا المدخل ينظرون إلى التخلف من منظور الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، والمقارنة بين الدول على هذا الأساس، إلا أن تصنيف الدول إلى متقدمة ومتخلفة على هذا الوضع يعتبر نظرة سطحية لا تأخذ في الاعتبار طبيعة الهياكل الاجتماعية القائمة في تلك الدول، ويقترح أنصار هذا الاتجاه أن تكون مسيرة التنمية في تلك الدول مماثلة لمسيرة التنمية في الدول الأوروبية⁽²⁾.

(1) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث

(الأزاريطة)، ب ت، ص 148

(2) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث (الأزاريطة)،

4- المدخل الإداري: يعتبر هذا المدخل أن قضية التنمية الاجتماعية هي إحدى القضايا الفرعية داخل العملية الإدارية الشاملة، وقد ظهر هذا المدخل واضحا لدى الدوائر الاستعمارية البريطانية التي عولجت في إطارها تنمية المجتمع لأول مرة كأسلوب إداري لاستخدامه في إدارة المستعمرات الإفريقية بهدف تحقيق المصالح الاستعمارية بالتركيز على بعض القطاعات التي تستخدم هذه المصالح مع اجتذاب مساهمات الأهالي في تحقيق هذا الهدف⁽¹⁾.

5- المدخل الإسلامي: في مجال التنمية أتى الإسلام بإطار تنموي يجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من حيث أنها حجر الأساس في كل عملية من عمليات التقدم، واتجاه التقدم الإسلامي نحو التنمية قد جاء من أن الإنسان هو الذي يصنع التقدم وهو الذي يستفيد من التقدم، لذلك استهدف الإسلام تزويد العقل البشري بالأفكار الجديدة التي تنميه وتقويه على السعي من أجل تحقيق حياة أفضل حيث ينظر الإسلام لتنمية العقل البشري على أنه سبيل الثروة إذا استخدمه الإنسان في الأعمال الاقتصادية المختلفة وفقا لمعاييره وقيمه العادلة وأنه سبيل للتزقي إذا نماه بالعلم والمعرفة والاختراع، بالإضافة إلى التكافل الاجتماعي وبالتالي سبيل لبناء المجتمع و تماسكه^(*)، كما حث على العمل ومحاربة الفقر واستغلال نعم الله (الموارد) وجعل ذلك عبادة تقرب العبد من ربه وقد وضع الإسلام كثير من الدعائم لهذه التنمية⁽²⁾.

6- المدخل التكاملي: ويتبنى هذا المدخل الأسلوب التكاملي في معالجة مشكلات التخلف، وينبثق هذا المدخل من اعتبارات، إذ أن تعدد الحاجات والمشكلات يقتضي أخذها

2003، ص ص 29-31

(1) نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية (دراسات في اجتماعيات العالم الثالث)، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1978، ص 127

(*) تلك هي القيم التي تكفل بناء مجتمع رشيد، ولكن السؤال يطرح نفسه مؤداه أنه طالما أن الإسلام قد جاء بهذا التنظيم الاجتماعي الرشيد، فلماذا تخلفت المجتمعات الإسلامية عن الركب الحضاري ولم تستطع أن تحقق نموا اقتصاديا وتكنولوجيا ورأسماليا رشيدا، إنه ليس بسبب عدم فعالية أو سلبية الدين الإسلامي في التطوير الاقتصادي كما يدعي بعض علماء الاجتماع في العصر الحديث، ولكن السبب الحقيقي كما يذهب Sami Zoubida يكمن في أن المجتمعات الإسلامية لم يتحقق لها الاستقلال السياسي والسيطرة السياسية التي تحققت للمجتمعات الغربية، بالإضافة إلى سيطرة الطبقات العسكرية والحاكمة على هذه المجتمعات...، للمزيد من الإطلاع عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص

ص 173-176، وعبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 195-266

(2) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص 177

جميعا بعين الاعتبار عند التخطيط، وضرورة التنسيق بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، وتنمية نظم القيادة المحلية، ويعد الباحثون في الأمم المتحدة وفي المعهد الدولي للإصلاح الريفي من أنصار هذا المدخل، ويرون أن حركة الإصلاح الريفي يجب أن تتضمن الإصلاح الاقتصادي والتربوي والصحي والعمراني وكافة برامج الرعاية الاجتماعية. هذه هي أهم المداخل الأساسية التي برزت في معالجة قضية التنمية الاجتماعية ويتضح منها أن المداخل الأربعة الأولى مداخل جزئية متضمنة بالضرورة في المدخل الشمولي. ويمكن القول أن أغلب المساهمات السوسيولوجية في مجال التنمية تمت من المداخل التربوية ومدخل العملية، هذه المداخل الصادرة أساسا عن مجتمعات تختلف بنائيا عن الواقع البنائي والثقافي لمجتمعاتنا ولا يصلح كل منها منفردا في مواجهة مشكلات التخلف، لذلك فدراستنا هذه تنطلق من المدخل التنموي التكاملية، لأن المداخل الجزئية تلك صادرة أساسا عن مجتمعات تختلف بنائيا عن الواقع البنائي لمجتمعاتنا المحلية ولا يصلح كل منها منفردا في مواجهة مشكلات التخلف أو معوقات التنمية الاجتماعية التي تفتقدها هذه المجتمعات⁽¹⁾.

خامسا: المفاهيم الرئيسية للدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة كان علينا تحديد المفاهيم الرئيسية فيها، والمتمثلة في:

1- المعوقات: المعوقات لغة، هي من فعل عاق، يعوق غيره من كذا: أي صرفه

وثبطه وأخره عنه.

أما اصطلاحا: فهي الصعوبات والعراقيل والموانع والعقبات التي تواجه تحقيق أهداف

مرسومة أو تحول دون تحقيقها على الصفة المرغوب فيها (1).

والمقصود بمعوقات التنمية العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والحوار دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فالمعوقات تعني اتجاهها سلوكيا سلبيا، ومعوقات التنمية هي من الأسباب التي تقف حاجزا أمام تقدم الشعوب وكذلك نوع من المناهضة الثقافية التي تواجه عمليات التخطيط، فالمخطط الذي يرسم خطط التغيير قد يصطدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي قد يعوقه عن تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يسير وفقا عليها (2).

ومعوقات التنمية أو تحديات التقدم متعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائصه وإمكانياته، وذلك وفقا للمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحديد طبيعة المعوقات وأبعادها، والعوامل التي تؤثر فيها كما تظهر في العديد من القطاعات داخل المجتمع الواحد، فالمعوقات إذن تمثل مجموعة من العوامل والقوى الكامنة في طبيعة المجتمع ومثلما هي معوقة للتنمية، فإنها يمكن أن تكون مساعدة لها وذلك إذا تم توجيهها وتنظيمها.

وبوجه عام تشكل المعوقات تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات المتخلفة (3)، وإذا كانت نظريات التنمية قد انطوت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتحديد المعوقات للتنمية فإن عملية التنمية هي قضية معقدة ومتشابكة الجوانب تختلف معوقاتها في العديد من الأبعاد المتداخلة، فلها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة ومتداخلة يعمل بعضها من خلال بعض، ويؤثر بعضها في البعض، وهي ليست على درجة واحدة من التأثير في عملية التنمية، والذي قد يتدرج من تأثير إيجابي واضح وملحوس وفعال إلى تأثير هامشي ومحدود، وقد يصل تأثير بعضها إلى حد الإعاقة الكاملة لعملية التنمية، وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة طفيفة (4).

2- التنمية الاجتماعية: هي أسلوب للتغيير الاجتماعي المخطط في المجتمعات

(1) القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ب ت، ص 683

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع... الاستراتيجيات...، مرجع سابق، ص 87

(3) عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع سابق، ص 152

(4) محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية (قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي) الإسكندرية: المكتب الجامعي

المحلية إذا كان تناولها منذ البداية مدركا للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها باعتبارها عملية شاملة ومتكاملة تتضمن تغييرات بنائية في المجتمع نفسه أكثر من اهتمامها باستثارة النمو الاقتصادي فقط⁽¹⁾، فهي تهتم بضرورة الالتزام من جانب الدولة بمعنى التنمية مع الاهتمام بمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم واستغلال الموارد لتحقيق رفاهية الجميع، كما تركز على ضرورة الاهتمام بالتخطيط وبناء المؤسسات لخدمة المواطن والعمل على إشراكهم وتعاونهم مع بعضهم وصولاً إلى تحقيق التنمية المطلوبة، وهي نفسها مبادئ التنمية الشاملة⁽²⁾ فهي إذن عملية تغيير حضاري تتناول آفاقاً واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي باستخدام الطاقات البشرية⁽³⁾ وهي أيضاً حركة إحياء حضاري ترد للمجتمعات المتخلفة قدرتها على التجدد ذاتياً وتفتح أمامها الإبداع ولا يتأتى هذا إلا بتحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل وتحرير عقله من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد⁽⁴⁾ وبذلك تكون التنمية الاجتماعية قوة دافعة تطيح بالمعوقات وتبعد السلبيات وتوجه الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية فتحول الآثار السلبية إلى قوة إيجابية فاعلة⁽⁵⁾.

3- المجتمع المحلي: يعتبر المجتمع المحلي جزءاً من المجتمع القومي، يتحدد هذا الجزء عرفاً بمجتمع القرية الريفية أو الحي المتخلف في المدينة، كما أن هناك أمثلة أخرى لمجتمعات محلية تعمل في المناجم أو التعدين أو في الصيد والري... ولكن المجتمع المحلي الأعم في الدول العربية هو المجتمع الريفي، وكذلك مجتمع الأحياء الفقيرة في المدن الذي يغذيه الريف بالمهاجرين، فهو امتداد طبيعي للمجتمع القروي، وهو مجموعة متجانسة من الناس، تعيش في بقعة جغرافية متميزة ومحدودة، توجد بينهم علاقات دائمة نسبياً تربط أفراد

(1) Parvis, Rrichard, the social development concept (C.S.W), A.PM, W.U., 1980, p.2.

نقلاً عن حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984، ص 81-78

(2) محمد السيد فهمي، تقويم برامج المجتمعات الجديدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 61

(3) قوت القلوب محمد فريد، مرجع سابق، ص 161

(4) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999، ص 173

(5) نفس المرجع، ص 174

المجتمع بمجموعة من النظم والقيم الاجتماعية مع احترامها والولاء لها⁽¹⁾، وبغض النظر عن الاتجاهات التي تتناول مفهوم المجتمع المحلي فإن المفهوم الإيكولوجي يرى أن المجتمع المحلي وحدة ذات تنظيم اجتماعي ومكاني معين تنشأ خلال عملية المشاركة وإنجاز النشاطات التي تقابل الاحتياجات العامة وذلك من خلال تطوير أشكال متميزة للفعل الاجتماعي⁽²⁾.

في حين يختلف المجتمع الريفي كنموذج للمجتمع المحلي عن باقي المجتمعات المحلية في اعتماده على الاقتصاد الزراعي وما يتبع ذلك من خصائص عامة اجتماعية وثقافية ونفسية، وكذلك حجم المجتمع من حيث السكان يكون صغيراً وتنخفض بذلك الكثافة السكانية، والبيئة أكثر وضوحاً في الريف عنها في المدن، وهو أنسب المجتمعات للأخذ بمنهج التنمية الاجتماعية نظراً للبطء النسبي في حركة التغيير الاجتماعي السائدة إذا ما قورن بالحضر.

وتحاول هذه الدراسة استطلاع مكونات الفعل التنموي وواقع التنمية الاجتماعية وتطويرها في ولاية بسكرة والمعوقات التي تعترضها، من خلال أحد مجتمعاتها المحلية الريفية باعتبار الولاية ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى من حيث مساحة الأرض الفلاحية والتي تقدر بـ 79,5 % من مجموع مساحة الولاية التي تقدر بـ 2167120 كلم²، كما يقدر سكان الريف في الولاية 237.358 نسمة أما سكان الحضر يقدر عددهم 359.620 أي بنسبة 66 % .حسب إحصاء 1998. في حين بلغ عدد السكان العاملين بالقطاع الفلاحي 74277 عامل من بين 138246 عاملاً يمثل عدد المشتغلين بالولاية، وهذا حسب تقديرات 2003⁽³⁾.

(1) سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، ص ص 193-194

(2) السيد عبد العاطي السيد، الإيكولوجيا الاجتماعية (مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 371

(3) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة ، مونتوغرافية ولاية بسكرة لسنة (تقديرات 2003)